

حسام جريس *

العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الأميركية

مدخل

منذ تأسيس إسرائيل، تكفلت الدول الرأسمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية بمهمة تمويلها، ولهذا يعد تدفق رأس المال الخارجي لإسرائيل أهم أساس لتطوير اقتصادها، بل إن الطابع الرئيس للاقتصاد الإسرائيلي هو النمو السريع بفضل الاستيراد الموسع لرأس المال، حتى أصبح معدل نصيب الفرد الواحد في إسرائيل من التكوين الرأسمالي أعلى معدل في المنطقة، بل وأعلى من المعدل في جزء كبير من دول العالم، وأصبح الاقتصاد الإسرائيلي برمته بما في ذلك القطاع الخاص يعتمد كلياً على المساعدات الخارجية التي تصل عن طريق قنوات تسيطر عليها مشروعات الهجرة والتوطين والعمالة، ومن ثم تسهم في

تمويل الحياة اليومية للإسرائيليين جميعاً، وهو الأمر الذي أضاف مصدراً آخر لسيطرة الدولة على الاقتصاد الإسرائيلي، ويمكن بالتالي من ارتفاع النصيب النسبي لكل من الاستثمار والاستهلاك الحكوميين.

تستعرض هذه المقالة العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والولايات المتحدة وتبين بالأساس أثر هذه العلاقات على الاقتصاد الإسرائيلي من خلال التعمق بمظاهر هذه العلاقات التي تعتبر وفق العديد من المحللين ذات طابع خاص نادراً ما نجد مثله على المستوى العالمي.

يستعرض الفصل الأول لمحة مختصرة عن نشأة الاقتصاد الإسرائيلي، ومن ثم يقدم الفصل الثاني أهم أبعاد العلاقات الإسرائيلية الأميركية، أما الفصل الثالث فهو يتطرق بإمعان إلى ماهية العلاقات وأثرها على اقتصاد إسرائيل.

* محاضر جامعي وباحث في الاقتصاد، جامعة بئر السبع.

نشأ الاقتصاد الإسرائيلي نشأة غير طبيعية شأنه في ذلك شأن إسرائيل نفسها، وتمكنت إسرائيل من بناء اقتصاد قوي يلبي حاجات المجتمع الإسرائيلي المختلفة، كالفاه الاجتماعي والاقتصادي وتمويل أداة الحرب من أجل الزحف والتوسع في الأراضي العربية.

ويخشى صاحب القرار الإسرائيلي خصخصة بعض القطاعات حتى لا يفقد دور الدولة باتخاذ قرارات الحرب والتوسع. وفي هذا السياق يذكر أنه يمنع العرب من العمل في القطاعات الإستراتيجية الإسرائيلية.

الفصل الثاني: الأبعاد المختلفة للعلاقات الإسرائيلية الأميركية

تتميز العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة بكونها علاقات فريدة من نوعها تظهر في شتى المجالات الدولية، الأمنية والاقتصادية والتي تحولت في السنوات الأخيرة إلى أحد الأعمدة التي تركز عليها سياسات إسرائيل الداخلية والخارجية. وقد بدأت العلاقات الخاصة هذه في ولاية الرئيس آيزنهاور في نهاية الخمسينيات، حيث بدأت الأخيرة بالتعامل مع إسرائيل على أنها نُخر إستراتيجي يخدم مصالحها، وقد تعمقت هذه العلاقات بعد نكسة عام ١٩٦٧ وبعد الحرب عام ١٩٧٣ وازدادت عمقاً بعد اتفاقية السلام مع مصر عام ١٩٧٩، إذ تحولت إسرائيل أكبر متلقٍ للدعم الخارجي من الولايات المتحدة. هنالك أبعاد عدة للعلاقات الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة:

البعد الأمني

بدأت العلاقات الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة بالتشكل خلال سنوات الستينيات والسبعينيات وتميزت بالميزات التالية:

الفصل الأول: مقدمة عن نشأة

الاقتصاد الإسرائيلي

نشأ الاقتصاد الإسرائيلي نشأة غير طبيعية شأنه في ذلك شأن إسرائيل نفسها، وتمكنت إسرائيل من بناء اقتصاد قوي يلبي حاجات المجتمع الإسرائيلي المختلفة، كالفاه الاجتماعي والاقتصادي وتمويل أداة الحرب من أجل الزحف والتوسع في الأراضي العربية.

وتشير الدراسات المختلفة إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي مرّ بمراحل عدّة، كلّ مرحلة منها تؤسس لاحقة، فتميزت المرحلة الأولى بالاهتمام بالقطاع الزراعي في محاولة لتثبيت المستوطنين اليهود في الأرض الفلسطينية، في حين تميزت المرحلة الثانية بنمو عالٍ نتيجة الدعم المالي والفني الغربي.

وكانت المرحلة الثالثة مرحلة ركود وكساد رافقهما عجز في ميزان المدفوعات. وكان التضخم المالي المرتفع سيد الموقف، حيث سعت الحكومات الإسرائيلية منذ بداية التسعينيات إلى إصلاح غالبية قطاعات الاقتصاد.. ونتيجة المتغيرات الدولية المتسارعة وانتشار ظاهرة العولمة وسهولة انسياب رؤوس الأموال وهيمنة التكتلات الأخرى، حاولت الحكومات الإسرائيلية منذ العام ١٩٩١ وضع أهداف اقتصادية محددة، وهي تقليص دور القطاع العام، أو بكلمات أخرى إجراء تعديلات بنيوية عن طريق الخصخصة.

لكن المتابع للشأن الإسرائيلي العام والاقتصادي بالتحديد، يرى أن ثمة صعوبة في تطبيق الخصخصة في بعض القطاعات الإستراتيجية، مثل قطاع الصناعات الحربية والخدمات المرافقة له، حيث ستبقى الدولة مهيمنة عليه نتيجة التركيبة والأهداف المختلفة^١.

الحفاظ على التفوق النوعي لإسرائيل

- صفقات الأسلحة: تبيع الولايات المتحدة إسرائيل وسائل قتالية متعددة، وهي ملتزمة وفقاً لتصريحات قياداتها بالمحافظة على التفوق العسكري - التكنولوجي لإسرائيل، ومن بين مظاهر هذا الالتزام، السماح لبعثة تزود واقتناء إسرائيلية من قبل وزارة الأمن بالتواجد بشكل دائم في نيويورك. يتم التنسيق بين الدولتين حول مخزون الأسلحة لدى إسرائيل وتعبئة مخازن السلاح مسبقاً في إسرائيل لحالات الطوارئ.
- بيع أسلحة مراقب لجارات إسرائيل: جمدت الولايات المتحدة مرات عدة بيع أسلحة لدول مجاورة لإسرائيل مثل السعودية ومصر خوفاً من خرق «التوازن الإستراتيجي» مع إسرائيل.
- المساعدة في حالات الطوارئ: أبدت الولايات المتحدة في السابق استعدادها لبيع، نقل، تأجير وسائل قتالية لإسرائيل في حال وجود الأخيرة في حالات الطوارئ.^٢

التنسيق والتعاون الإستراتيجي

- التنسيق المسبق لعمليات عسكرية إسرائيلية: تنسق إسرائيل بشكل عام الحملات العسكرية الإستراتيجية مع الولايات المتحدة أو على الأقل تطلعها مسبقاً على مجريات الأمور، ولهذا يوجد بين البنتاغون ووزارة الأمن الإسرائيلية «خط ساخن».
- التدريبات العسكرية ومجموعات العمل المشترك: تجري بشكل دوري تدريبات مشتركة بين الجيش الإسرائيلي والجيش الأمريكي، وتلتقي مجموعات عمل ثابتة إسرائيلية-أميركية للتداول في شتى المواضيع الإستراتيجية المشتركة.
- تطوير مشترك لوسائل القتال: تطور إسرائيل والولايات المتحدة وسائل عسكرية وتحصل إسرائيل على دعم أميركي بهدف تطوير أسلحة إسرائيلية مثل دبابة «مركيفاه» أو تطوير صاروخ «حيثس».
- التعاون الاستخباراتي بهدف محاربة الإرهاب العالمي: وأعداء مشتركين: بدأ هذا التعاون

خلال فترة الحرب الباردة واستمر حتى يومنا هذا.

- تنسيق السياسات الذرية في إسرائيل: تُنْذَسَق السياسة الذرية السرية في إسرائيل مع الولايات المتحدة منذ بدايتها من خلال اتفاق بين الرئيس نيكسون ورئيسة الوزراء غولدا مئير عام ١٩٦٩، والذي تضمن اعتراف الولايات المتحدة بخيار ذري لإسرائيل وتسريحها من التوقيع على الميثاق مقابل التزام إسرائيل المحافظة على سرية تامة حول هذا الموضوع.^٣

البعد الدولي

تعمل إسرائيل والولايات المتحدة بشكل مشترك في الحلبة الدولية بمجالات متنوعة تتعلق بالدبلوماسية والعلاقات الدولية: للولايات المتحدة دور مركزي في كل العمليات الدولية: تدخلت الولايات المتحدة تقريباً في كل الاتفاقيات الدولية لإسرائيل مع جاراتها، ومن ضمن ذلك: بلورة اتفاقيات التهدئة ووقف إطلاق النار، لعب دور الوسيط في العملية السلمية ومشاركة فعالة باتفاقيات السلام بين إسرائيل وجاراتها.

تنسيق مبادرات دولية مع إسرائيل: تُنْذَسَق المبادرات الدولية الأميركية المتعلقة بإسرائيل مع الحكومة الإسرائيلية، وهذا الأمر ظهر واضحاً في العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين.

مساعات أميركية في الحلبة الدبلوماسية: تعمل إسرائيل والولايات المتحدة بتنسيق تام تقريباً في الأمم المتحدة، وعادة ما تقوم الولايات المتحدة باستخدام حق النقض «veto» على مقترحات تدين إسرائيل في مجلس الأمن في الأمم المتحدة.

البعد الاقتصادي

العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والولايات المتحدة هي علاقات متفرعة جداً ولها مميزات خاصة. في ما يلي بعض هذه المميزات:

- مساعات شاملة بشروط خاصة: حصلت إسرائيل على امتداد السنوات على دعم اقتصادي كان جزء منه مخصصاً لتنشيط

حدث تغير منذ بداية العام ١٩٨٥ في أن أصبحت كافة المساعدات العسكرية والاقتصادية تعطى على شكل منح، وألغيت القروض، وبلغ حجم المساعدات الأميركية لإسرائيل خلال هذه الفترة ١٦١٦٩,٤ مليون دولار، منها مساعدات عسكرية على شكل منح ٨٥١٤,٩ مليون دولار بنسبة ٥٣٪ من إجمالي المساعدات. علاوة على منح اقتصادية (٧٤٤٨,٤) مليون دولار تمثل نسبة ٤٦٪ من إجمالي المساعدات.

جامعة الدول العربية بمقاطعة إسرائيل وفرض حصار اقتصادي واجتماعي عليها. لذلك نجد الدول الرأسمالية سارعت إلى دعم إسرائيل وعقد الاتفاقيات التجارية الثنائية معها وتقديم القروض والهبات لها في صورة مبيعات "سندات إسرائيل".

العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الأميركية (١٩٨٥ - ١٩٨٩)

حدث تغير منذ بداية العام ١٩٨٥ في أن أصبحت كافة المساعدات العسكرية والاقتصادية تعطى على شكل منح، وألغيت القروض، وبلغ حجم المساعدات الأميركية لإسرائيل خلال هذه الفترة ١٦١٦٩,٤ مليون دولار، منها مساعدات عسكرية على شكل منح ٨٥١٤,٩ مليون دولار بنسبة ٥٣٪ من إجمالي المساعدات، علاوة على منح اقتصادية (٧٤٤٨,٤) مليون دولار تمثل نسبة ٤٦٪ من إجمالي المساعدات.

كما يتضح أن المساعدات الأميركية خلال هذه الفترة وصلت إلى ٣,٦ مليار دولار سنوياً منها نحو ١٨٠٠ مليون دولار سنوياً مساعدات عسكرية و ١٢٠٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية كلاً منها منح، كما تضمنت المساعدات الأميركية بنوداً أخرى مثل المنح لتوطين المهاجرين اليهود والمنح للمستشفيات والمدارس. وفي عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ دعم الاقتصاد الإسرائيلي بنظام مستقر، جاء نتيجة وضع برنامج من أجل تطوير الاقتصاد الإسرائيلي والنهوض به.

العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الأميركية (١٩٩٠ - ١٩٩٣)

حدث تغير كبير في العلاقات الإسرائيلية - الأميركية خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣ في ضوء ما طرأ من تغيرات

الاقتصاد الإسرائيلي والجزء الآخر منه مخصصاً لأهداف أمنية. يصل معظم هذا الدعم على شكل هبات. منذ العام ١٩٩٨ تم تدريجياً تقليص الدعم الاقتصادي لإسرائيل ومنذ العام ٢٠٠٨ تحصل إسرائيل على دعم أمني فقط، وعلى دعم لاستيعاب الهجرة. تحصل إسرائيل على هذا الدعم بشروط أفضل بكثير مما تحصل عليه دول أخرى، علماً بأن الدعم الأمني مشروط بشراء منتجات أميركية. وخلافاً لدول أخرى، تحصل إسرائيل على ضمانات لقروض تجارية بمليارات الدولارات.

- تمويل عمليات دولية: مولت الولايات المتحدة في السابق عمليات دولية كان هدفها ضمان أمن إسرائيل، وفي حالات معينة قامت أيضاً بتعويضها على تقديم تنازلات دولية.
- اتفاقية تجارة حرة: اتفاقية التجارة الحرة الأولى خارج شمال أفريقيا والتي وقعت عليها الولايات المتحدة كان مع إسرائيل عام ١٩٨٥. يعطي هذا الاتفاق أفضلية للشركات الأميركية التي تصدر لإسرائيل، ويمكن الأخيرة أن تشكل جسراً في التجارة الدولية بين أوروبا والولايات المتحدة.^٤

الفصل الثالث: تطور العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الأميركية

في البداية كان الغرض من الدعم المالي الخارجي هو تشجيع الهجرة إلى إسرائيل واستيعاب المهاجرين إليها وتطوير زراعتها وصناعاتها في مواجهة قرارات

بلغت المساعدات الأميركية لإسرائيل خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٩ نحو ٣,١ مليارات دولار سنوياً، منها ١٨٠٠ مليون دولار مساعدات عسكرية بنسبة نحو ٦٠٪ و ١٢٠٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية بنسبة نحو ٢٠٪، هذا بالإضافة إلى منح لتوطين المهاجرين اليهود بلغت نحو ٨٠ مليون دولار سنوي.

إسرائيل على توطين اليهود المهاجرين وبناء المستعمرات الجديدة. كما قدمت الولايات المتحدة الأميركية ضمانات للقروض الإسرائيلية لدى البنوك الأميركية لتحقيق الثقة لتوفير الموارد المالية لإسرائيل، من خلال تسهيلات طويلة الأجل وعلى فترات سماح طويلة تصل إلى ٣٠ عاماً بدلاً من ٥ - ٧ أعوام. وبالطبع فإن هذه الضمانات للقروض لا تؤثر على برامج القروض العادية لإسرائيل، كذلك ألغت الولايات المتحدة الأميركية الضرائب المفروضة على مثل هذه القروض، وهو أمر لم يحدث من قبل.

ومع زيادة عدد المهاجرين وتدفعهم بمئات الآلاف شهرياً إلى إسرائيل، طالبت بمزيد من المساعدات من الولايات المتحدة الأميركية، والتي تصل إلى نحو ١٠ مليارات من الدولارات، هي قروض بالضمانات الأميركية. وفي العام ١٩٩٢، أصدر الكونغرس الأميركي قراراً بإعطاء السلطات للرئيس الأميركي لتقديم القروض المطلوبة لإسرائيل بالضمانات اللازمة، وذلك كنتيجة مباشرة لتزايد تعداد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل ومن أجل المساعدة لتوفير إمكانيات استيعابهم في المجتمع الجديد. ومن ثم أصبحت هذه القروض أمراً واقعاً من خلال تقديم ملياريين من الدولارات سنوياً على مدى خمس سنوات. كما طالبت إسرائيل الإدارة الأميركية بتقديم مساعدات لها بمئات الملايين من الدولارات للمساعدة في عملية نقل المهاجرين وتوفير الإقامة لهم. ومن ثم يمكن القول إن برنامج القروض الأميركية لإسرائيل، قد حقق نجاحاً كبيراً خلال عقد التسعينيات. وقد وجهت إسرائيل جزءاً كبيراً من هذه القروض والمساعدات نحو دعم قطاع الأعمال ولشاريع

على الساحتين العالمية والإقليمية، مثل حرب الخليج الثانية وتفكك الاتحاد السوفيتي وعمليات التفاوض بين العرب وإسرائيل في ضوء مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، وقد أدت هذه المتغيرات إلى حدوث انفراج أمريكي - روسي، وتعزيز عملية خفض السلاح، وتحرير الكويت وحصار العراق وبدء المفاوضات الأميركية - الفلسطينية، والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية.

وعلى الرغم من هذه المتغيرات، وانتهاء الحرب الباردة والاتجاه نحو خفض التسليح العالمي، واصلت واشنطن التعاون الإستراتيجي مع إسرائيل، كما اتجهت إلى تفعيل التفاوض بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية للبدء في إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية، وقد وافق ذلك اتجاه الولايات المتحدة الأميركية نحو الضغط على الدول العربية لإنهاء المقاطعة مع إسرائيل. منذ العام ١٩٩٢، مُنحت إسرائيل ٨٠ مليون دولار لهذا الغرض، كما أن البرنامج الذي خططت بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، تمثل في أن تدفع واشنطن مصاريف انتقال المهاجرين إلى إسرائيل، كما شمل أيضاً تقديم المنح لتأمين الإقامة من خلال إنشاء القرى السكانية للمهاجرين، وكذلك برامج تدريب اليهود وتوفير العمل لهم بمجرد وصولهم إلى إسرائيل.

وبعد أن فتح الاتحاد السوفيتي الباب للمهاجرين اليهود، بدأ تدفق اليهود السوفييت عليها، حيث وصل عددهم عام ١٩٨٩ إلى نحو ١٣ ألف مهاجر، ثم ازداد عددهم إلى ١٨٥ ألف مهاجر في العام ١٩٩٠، ومن ثم طالبت إسرائيل بأنواع مختلفة من المساعدات، وهكذا قدمت الولايات المتحدة الأميركية لإسرائيل (٤٠٠) مليون دولار، هي قرض ذو ضمانات من أجل مساعدة

وخلال العام ٢٠٠٠، حصلت إسرائيل على مساعدات عسكرية قدرها مليار و٩٤٠ ألف دولار قسمت على مرحلتين خلال العام: مليار و٣٧٠ ألف دولار مع بداية العام، و٥٥٠ مليون دولار خلال منتصف العام. كما بلغت المساعدات الاقتصادية ٩٤٩,١ مليون دولار. كما حصلت إسرائيل على منحة إضافية خلال عام ٢٠٠٠ بإجمالي مليار و٢٠٠ مليون دولار ليصبح إجمالي المساعدات العسكرية ٤١٢٩,١ مليون دولار.

إلى مليار و٢٠٠ مليون دولار بنسبة ١٢٠ مليون دولار كل عام، بحيث يمكن أن تتقلص تمامًا خلال عشر سنوات، بالإضافة إلى تحويل نصف هذا المبلغ السنوي (٦٠ مليون دولار)، من أصل (١٢٠) مليون دولار إلى المساعدات العسكرية من أجل تأمين المطالب العسكرية لتوفير الأمن الإسرائيلي.

وفي نهاية العام ١٩٩٨، طلبت إسرائيل مليارًا و٢٠٠ مليون دولار، دعمًا إضافيًا من أجل بناء معسكرات لقواتها العسكرية التي أعيد تمركزها خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، طبقًا للاتفاقية التي وقعت بهذا الشأن في ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٨ والتي أطلق عليها اسم "واي بلانتيشن".

وتطبيقًا لاتفاق عام ١٩٩٨، حصلت إسرائيل، في العام ١٩٩٩، على مليار و٨٠ ألف دولار مساعدات اقتصادية ومليار و٨٦٠ مليون دولار، هي مساعدات عسكرية. والواقع أن ٢٦٪ من المساعدات العسكرية الأميركية تتسلمها إسرائيل لدعم قدراتها العسكرية في مجال صناعاتها العسكرية وتطويرها؛ أمّا النسبة الباقية وقدرها ٧٤٪ فتتفق داخل الولايات المتحدة الأميركية للتعاون المشترك من أجل دعم الآلة العسكرية الإسرائيلية. والأمر الآخر هو أن إسرائيل حصلت على مدار العقود الماضية على أكبر نسبة مساعدات أميركية تحصل عليها دولة في العالم، وعلى سبيل المثال فإن المساعدات الاقتصادية تمنح مباشرة للحكومة الإسرائيلية، حيث لا تخضع لنظم المساعدات الأميركية لباقي الدول. كما تحصل إسرائيل منذ بداية العام المالي على كل مخصصاتها ولا تجزأ على أربع مرات كما يحدث مع باقي الدول.

البنية التحتية مثل الطرق والجسور والكهرباء وغيرها. كما أسهمت هذه القروض في مساعدة إسرائيل على بناء المساكن والمستعمرات لليهود الوافدين من الاتحاد السوفييتي السابق، وكذلك قدمت لهم فرص العمل في المجالات المختلفة؛ ومن ثم استطاعت أن توفر العمل لمعظم المهاجرين الجدد وبنفس نسبة المواطنين العاديين. كما أدت القروض الأميركية إلى دعم الاقتصاد الإسرائيلي أمام الأسواق العالمية من خلال الثقة التي منحها الولايات المتحدة الأميركية للاقتصاد الإسرائيلي ليصبح اقتصادًا عابرًا للحدود.^٦

المساعدات الأميركية لإسرائيل (١٩٩٤ - ٢٠٠١)

بلغت المساعدات الأميركية لإسرائيل خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٩ نحو ٣,١ مليارات دولار سنوياً، منها ١٨٠٠ مليون دولار مساعدات عسكرية بنسبة نحو ٦٠٪، و١٢٠٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية بنسبة نحو ٢٠٪، هذا بالإضافة إلى منح لتوطين المهاجرين اليهود بلغت نحو ٨٠ مليون دولار سنوي. وفي العام ١٩٩٦، قُدِّم دعم لإسرائيل «لمواجهة الإرهاب»، بلغت قيمته ١٠٠ مليون دولار مقسمة على عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧. ولا تشمل المساعدات العسكرية المشروعات العسكرية التي تسهم فيها الولايات المتحدة الأميركية لدعم إسرائيل مثل مشروع إنتاج الصاروخ المضاد للصواريخ نظام "أرو هيتس" والذي حصلت منه إسرائيل على منح قدرها ٦٢٨ مليون دولار منذ العام ١٩٩٦، من أجل دعم القدرات الدفاعية. وفي العام ١٩٩٨، قدمت إسرائيل مقترحات للإدارة الأميركية لتقليل اعتماد اقتصادها على المساعدات الاقتصادية الأميركية من خلال اتفاقية تنص على تخفيض المساعدات الاقتصادية التي تصل

عن العام ٢٠٠٠ ارتفعت. صادرات الولايات المتحدة إلى إسرائيل ما يصل ٥٣٦٪ منذ العام ١٩٨٤ م وكانت الفئات الأعلى تصديرًا في العام ٢٠١١: أحجار كريمة (الماس) (٦,٠ مليار دولار)، والآلات الكهربائية (١,٤) مليار دولار)، معادن (١,٣ مليار دولار)، والطائرات (٦٧٧ مليون دولار)، والآلات البصرية والطبية (٦٦٥ مليون دولار) وبلغت صادرات الولايات المتحدة من المنتجات الزراعية إلى إسرائيل ٨٧٥ مليون دولار في العام ٢٠١١. الفئات الرائدة تشمل: الحبوب الخشنة (١٧٠ مليون دولار)، والقمح (١٤٦ مليون دولار)، والأعلاف (١٠٦ مليون دولار).

وكانت الصادرات الأمريكية من الخدمات التجارية الخاصة (أي باستثناء الجيش والحكومة) إلى إسرائيل ٣,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠ أقل بمقدار ٠,٤٪ (١٤ مليون دولار) من ٢٠٠٩، بارتفاع يصل ١٣٥٪ عن مستويات عام ١٩٩٤.

واردات

وكانت إسرائيل أكبر مورد للولايات المتحدة حيث تورد لها أكثر من ٢٣ سلعة. بلغ إجمالي البضائع الأمريكية الواردة من إسرائيل ٢٣,٠ مليار دولار في العام ٢٠١١، أي بزيادة قدرها ٩,٧٪ (٢,٠ مليار دولار) عن العام ٢٠١٠، وبزيادة ٧٦٪ عن العام ٢٠٠٠، وارتفعت واردات الولايات المتحدة من إسرائيل بما يصل إلى ١٢١٥٪ منذ عام ١٩٨٤.

بلغت نسبة واردات الولايات المتحدة العامة من إسرائيل ١,٠٪ في العام ٢٠١١، ومن أكثر الأشياء استيرادًا في العام ذاته كانت خمس فئات: أحجار كريمة (الماس) (٩,٣) مليار دولار)، منتجات صيدلانية (٥,٦ مليار دولار)، وآلات كهربائية (١,٤ مليار دولار)، آلات بصرية وطبية (١,٣ مليار دولار)، ومعادن (١,٣ مليار دولار).

بلغت واردات الولايات المتحدة من المنتجات الزراعية من إسرائيل ٢٨٤ مليون دولار في العام ٢٠١١. وتشمل ما يلي: الوجبات الخفيفة (بما في ذلك الشوكولاته) (٦٠ مليون دولار)، والفواكه والخضروات المجهزة (٢٥ مليون دولار).

واردات الولايات المتحدة من الخدمات التجارية الخاصة (أي باستثناء الجيش والحكومة) كانت ٤,٠ مليار دولار في ٢٠١٠ بزيادة ٣٣٪ (نحو ١٣٣ مليون دولار) منذ العام ٢٠٠٩، مقارنة بزيادة ٢٣٨٪ منذ العام ١٩٩٤.

وخلال العام ٢٠٠٠، حصلت إسرائيل على مساعدات عسكرية قدرها مليار و ٩٤٠ ألف دولار قسمت على مرحلتين خلال العام: مليار و ٣٧٠ ألف دولار مع بداية العام، و ٥٥٠ مليون دولار خلال منتصف العام. كما بلغت المساعدات الاقتصادية ٩٤٩,١ مليون دولار. كما حصلت إسرائيل على منحة إضافية خلال عام ٢٠٠٠ بإجمالي مليار و ٢٠٠ مليون دولار ليصبح إجمالي المساعدات العسكرية ٤١٢٩,١ مليون دولار. وخلال العام ٢٠٠١، وصل حجم المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل إلى مليار و ٩٨١ مليون دولار علاوة على ٨٤٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية. وبسبب الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة وما سببته من خسائر كبيرة للاقتصاد الإسرائيلي، فقد طالبت إسرائيل في كانون الأول ٢٠٠٢، الإدارة الأمريكية بمنحها ٤ مليارات دولار منحة لا ترد لدعم الاقتصاد الإسرائيلي، علاوة على قرض تضمنه الإدارة الأمريكية تصل قيمته إلى نحو ١٢ مليار دولار. وهذا بالطبع سيعوض إسرائيل عن خسائرها ويدعم من اقتصادها.

حقائق عن العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الأمريكية منذ العام ٢٠٠١ - سنوات مختارة

بلغ إجمالي البضائع والخدمات الأمريكية التجارية مع إسرائيل ٤٠ مليار دولار في العام ٢٠١٠. بلغ إجمالي الصادرات ١٥ مليار دولار والواردات بلغت ٢٥ مليار دولار. وبلغ العجز التجاري مع إسرائيل ١٠ مليار دولار في العام ٢٠١٠.

بلغ إجمالي صادرات السلع ١٤ مليار دولار والواردات بلغت ٢٣ مليار دولار. كان العجز التجاري الأمريكي مع إسرائيل ٩ مليارات دولار في العام ٢٠١١. وبلغ إجمالي التجارة في الخدمات مع إسرائيل (الصادرات والواردات) ٧,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠. وكانت صادرات الخدمات ٣,٥ مليار دولار؛ خدمات الواردات ٤,٠ مليار دولار. كان العجز التجاري الأمريكي في مجال الخدمات مع إسرائيل ٥٥٥ مليون دولار في العام ٢٠١١. صادرات تعتبر إسرائيل أكبر سوق للصادرات الأمريكية منذ العام ٢٠١٢.

وبلغت صادرات السلع من الولايات المتحدة إلى إسرائيل في العام ٢٠١٢ نحو ١٤,٠ مليار دولار بزيادة ٢٣,٦٪ (٢,٧ مليار دولار) عن العام ٢٠١٠، بزيادة ٨٠٪

تقدمت الصناعات الإسرائيلية بشكل كبير بسبب الاستثمارات الأميركية، كما أدت زيادة حجم الاستثمارات إلى تشجيع رجال الأعمال في كل أنحاء العالم على تأسيس مشاريع مشتركة للاستفادة من ميزات اتفاقية التجارة الحرة من أجل وصول استثمارات أو بضائع أو خدمات إلى داخل السوق الأميركية الضخمة، مما أعطى إسرائيل ثمرات جيدة في نقل التكنولوجيا وزيادة الكفاءة وزيادة فرص العمالة في الصناعات.

الميزان التجاري

كان العجز التجاري الأمريكي مع السلع الإسرائيلية ٩,١ مليار دولار في العام ٢٠١١، أي بانخفاض ٦,٤٪ (٦١٧ مليون دولار) خلال العام ٢٠١٠. تعاني الولايات المتحدة من عجز في تجارة الخدمات يساوي ٥٥٥ مليون دولار مع إسرائيل في العام ٢٠١٠) ودخلت اتفاقية التجارة الحرة حيز النفاذ في ١ أيلول ١٩٨٥.

الاستثمار:

لإسرائيل النصيب الأكبر من الاستثمارات الخارجية المباشرة من الولايات المتحدة الأميركية حيث بلغت الاستثمارات نحو (٩,٧) مليار دولار في العام ٢٠١٠، أي بزيادة قدرها ٤,٥٪ عن العام ٢٠٠٩. ولقطاع الصناعات التحويلية النصيب الأكبر في الاستثمارات الأميركية المباشرة. وكانت مبيعات الخدمات في إسرائيل من قبل الشركات التابعة للمملكة لشركة أميركية الأغلبية ٢,٦ مليار دولار في العام ٢٠٠٩ في حين أن مبيعات الخدمات في الولايات المتحدة من قبل الشركات المملوكة بأغليبتها لإسرائيل كانت ١,٩ مليار دولار.

نموذج تطبيقي للدعم الأمريكي لإسرائيل في المجال الاقتصادي

أولاً: اتفاقية منظمة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل: عام ١٩٨٥ في الحادي عشر من حزيران ١٩٨٥، وقع الرئيس الأمريكي ريغان على اتفاقية التجارة الحرة مع إسرائيل، وهي الأولى من نوعها التي تعقدها الولايات المتحدة الأميركية مع دولة أجنبية، وبدأ تنفيذ الاتفاقية، كما ألغيت الرسوم الجمركية على كل التجارة بينهما منذ الأول من أيلول ١٩٨٥، وما إن جاء عام

١٩٩٥ حتى كانت كل أصناف الصادرات وتجارة الخدمات المتبادلة بينهما معفاة بالكامل من التعريفات الجمركية، وأصبحت العلاقات التجارية بين الجانبين مبنية على الأسس نفسها التي تبنى عليها التجارة بين ولايتي كاليفورنيا وشيكاغو وهي أسس اندماجية ليس لها مثيل في التبادلات التجارية بين أي دولتين في العالم. فالاتفاقية وسيلة لجعل إسرائيل أكثر استقلالاً اقتصادياً، كما أنها التزام واضح سياسي واقتصادي بتحقيق أمن إسرائيل وإصلاح اقتصادها.

١. مبادئ الاتفاقية

- أ. تنطبق الاتفاقية على كافة فئات التبادلات التجارية بين البلدين؛ أي كل السلع الصناعية والزراعية من دون استثناء.
- ب. تنطبق الاتفاقية أيضاً على تجارة الخدمات والاستثمار وحقوق ملكية الإبداع الفكري، وتنهي أسرار الحماية الجمركية والدعم المادي بالنسبة للسلع الخاضعة لهما، كما تزيل القيود المفروضة على موازين المدفوعات على إجراءات لترخيص بالإنتاج.
- ت. إلغاء جميع الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد في الدولتين وفق برنامج محدد في الاتفاقية، بحيث لا يحل العام ١٩٩٥ إلا وتكون السلع المتبادلة بينهما معفاة من الرسوم الجمركية، وتخفي بالكامل كافة القيود غير الجمركية والحماائية.

٢. إطار الاتفاقية

تشمل الاتفاقية مقدمة وثلاثة وعشرين بنداً بالإضافة إلى أربعة ملاحق، تُعدّ جزءاً لا يتجزأ من



بيريس وريغان في البيت الأبيض في العام ١٩٨٥. (أرشيفية)

مما سيحسن من قدرة هذه المنتجات على المنافسة. كما أتاحت الاتفاقية لإسرائيل الاشتراك في المشروعات المشتركة مع الولايات المتحدة الأميركية في كافة المجالات المدنية والعسكرية بالإضافة إلى تجارة الخدمات، مما أدى إلى تسهيل عملية نقل التكنولوجيا إلى إسرائيل وتوطينها فيها، وإتاحة الفرصة لها لمواصلة التركيز على الصناعات ذات التقنية العالية التي لا تتطلب وفرة في العمالة، مثل الصناعات الإلكترونية والكيميائية والتسليحية، كما صحت تنفيذ هذه المشروعات التكنولوجية المشتركة تدفقات استثمارية أميركية كبيرة وتبادل كثيف في الخبرات التقنية والأبحاث.

تقدمت الصناعات الإسرائيلية بشكل كبير بسبب الاستثمارات الأميركية، كما أدت زيادة حجم الاستثمارات إلى تشجيع رجال الأعمال في كل أنحاء العالم على تأسيس مشاريع مشتركة للاستفادة من ميزات اتفاقية التجارة الحرة من أجل وصول استثمارات أو بضائع أو خدمات إلى داخل السوق الأميركية الضخمة، مما أعطى إسرائيل ثمرات جيدة في نقل التكنولوجيا وزيادة الكفاءة وزيادة فرص العمالة في الصناعات. كما لعب الدور المركزي الذي أدته الولايات المتحدة الأميركية في دعم إسرائيل إلى بروزها كقوة تكنولوجية عالية، وأصبحت تستخدم مركبات رئيسة من التكنولوجيا الأميركية المتقدمة ومن أجهزتها ومعدات وأبحاثها التنموية والتسويقية، مما

الاتفاق نفسه، وكذلك إعلاناً حول تجارة الخدمات. وعُدَّ عام ١٩٨٢ هو سنة الأساس للمفاوضات المشتركة، حيث بلغت قيمة الصادرات الأميركية لإسرائيل ملياًراً ونصف المليار دولار، بينما كانت قيمة الصادرات الإسرائيلية للولايات المتحدة ملياًراً و٢٠٠ مليون دولار في العام نفسه، وفي العام ١٩٨٢ أيضاً كانت نسبة البضائع الأميركية المصدرة لإسرائيل، المعفاة من الرسوم الجمركية بمعدل ١٨٪، بينما كانت نسبة البضائع الإسرائيلية المصدرة للولايات المتحدة المعفاة من الرسوم الجمركية بمعدل ٥٥٪، وذلك طبقاً لاتفاقية نظام التفضيلات المعمم، التي منحتها الولايات المتحدة الأميركية لأكثر من ١٤٠ دولة نامية من بينها إسرائيل، وهي الاتفاقية التي تنفَّذ في إطار مبادئ وأحكام الغات. وقد تركزت بنود الاتفاقية بشكل أساسي على الجزء المتبقي من المبادلات التجارية بين البلدين والتي كانت خاضعة للرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية. وفي حالة الولايات المتحدة الأميركية فإن الاتفاقية شملت أيضاً السلع الخاضعة لنظام التفضيلات المعمم، والتي تخضع بشكل مؤقت للإعفاءات الجمركية، أمّا بالنسبة لإسرائيل، فإن كل المنتجات التي تستوردها من الولايات المتحدة الأميركية على أسس من الإعفاء الجمركي المؤقت تدخل ضمن مشتملات الاتفاقية. وتذكر الإحصائيات الأميركية الرسمية أن قيمة المبادلات التجارية التي ستعفى من الجمارك بالنسبة للولايات المتحدة وعلى أساس عام ١٩٨٥، تصل إلى ٥١٥ مليون دولار، بينما قيمة التجارة التي ستعفى من الجمارك بالنسبة لإسرائيل وعلى الأساس عينه تصل إلى ١٢٧٨ مليون دولار.

٣. ميزات الاتفاقية وفوائدها لإسرائيل

تحقق إسرائيل، بموجب هذه الاتفاقية، ثورة في الاقتصاد الإسرائيلي عامة وفي الصادرات خاصة. هذا وتُعَدّ التجارة الخارجية لإسرائيل من أهم عناصر الاقتصاد الإسرائيلي وتشكل نصف الإنتاج الصناعي تقريباً، كما رفعت قدرتها التصديرية في مجالات التكنولوجيا العالية، مثل أنظمة الطاقة الشمسية وأجهزة الديزل والتصوير بالأشعة، بما وفر فرصاً جديدة للعمال المهرة منها، بالإضافة إلى ذلك فإن القوة الشرائية الأميركية ذات الحجم الأسطوري والمقدرة بنحو ثلاثة آلاف بليون دولار أصبحت متاحة للمنتجات الإسرائيلية من دون رسوم جمركية وقيود غير جمركية

وعلى مستوى العمل الخاص، أفرز مناخ اتفاقيات التعاون الإستراتيجي للتجارة الحرة العديد من الشركات والمؤسسات المشتركة، وإمكانية تنمية وتطوير المشروعات المشتركة بين إسرائيل والعديد من دول أميركا في مجالات الطاقة والمياه والتكنولوجيا، ولم يعد أمام إسرائيل ضرورة لاختلاس التكنولوجيا بل نقلها رسميًا وتوطينها بالدعم الأميركي غير المحدود

ساعدها على رفع مهارات قواها العاملة وتطوير بنيتها الصناعية.

ولا تقف هذه الاتفاقية عند مسائل توسيع التبادل التجاري بين الطرفين، بل امتدت لتبادل تجارة الخدمات والتراخيص والصناعات المشتركة والأبحاث التنموية، كما منحت مجالات عديدة لدعم الأبحاث، ولم تعد العلاقات الخاصة بينهما محصورة في مشروعات بحثية تنموية محدودة الأفق تمويلًا وتقنية، ولكنها شملت المشورة والدراسات والتمويل لمئات من الشركات الإسرائيلية سواء في مجال الإنتاج أو الخدمات.^٧ كما أن هذه العلاقات الخاصة، تجاوزت مسائل ضم مراكز البحث الإسرائيلية إلى الشبكة الوطنية الأميركية للمعلومات العلمية التي تضم في ذاكرتها أخطر المعلومات العلمية، إلى التكامل التقني بما في ذلك تطوير مراكز البحث والمعلومات والتدريب وإنشاء مؤسسات وشركات تكنولوجية متقدمة مشتركة، مما حقق حلمًا إسرائيليًا في تحويل اقتصادها إلى صناعات متطورة كثيفة التكنولوجيا، وهذا بطبيعة الحال وفّر لإسرائيل فوائد عدة.

أ. السماح بتوطين التكنولوجيا بعد الحصول عليها بشكل شبه مجاني، مما جعل إسرائيل في مصاف الدول المتقدمة تكنولوجيًا.

ب. سمح لعلمائها بالاطلاع المكثف على أحدث المعلومات التقنية الأميركية سواء من خلال المنشآت المشتركة أو المختبرات ومراكز المعلومات والبحث الأميركية، وكان كل ذلك ضمن التزام أميركي ثابت وتقني، ومن ثم لم يصبح هناك داع أمام إسرائيل لسرقة أسرار علمية أميركية

أو أجهزة تقنية متقدمة مثل مفجرات القنبلة الذرية أو المواد الخام الحساسة كاليورانيوم أو تسريب معلومات أو سرقة تصميمات أجهزة إلكترونية أو عسكرية... إلخ.

ج. كما وفرت الصناعات التكنولوجية لإسرائيل فرصة زيادة حجم العمالة داخل الصناعات العسكرية، وتوفير جيل من العمال المهرة، بالإضافة إلى فتح أسواق جديدة لها في كل من آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية لبيع منتجاتها ذات التكنولوجيا المتقدمة، كما أصبحت تسع شركات إسرائيلية - ذات تقنية عالية - تصدر إلى العالم الخارجي إلكترونيات مدنية وعسكرية بقيمة تصل إلى أكثر من ألف مليون دولار سنويًا.

وعلى مستوى العمل الخاص، أفرز مناخ اتفاقيات التعاون الإستراتيجي للتجارة الحرة العديد من الشركات والمؤسسات المشتركة، وإمكانية تنمية وتطوير المشروعات المشتركة بين إسرائيل والعديد من دول أميركا في مجالات الطاقة والمياه والتكنولوجيا، ولم يعد أمام إسرائيل ضرورة لاختلاس التكنولوجيا بل نقلها رسميًا وتوطينها بالدعم الأميركي غير المحدود سواء بالأقوال أو ببرامج الأبحاث أو بالتعاون الفني أو بتبادل المهندسين والعلماء أو بكل ذلك معاً. ومن ناحية أخرى أعطت هذه الاتفاقية لإسرائيل مجالاً أوسع في إضافة إنتاج أو تطوير لصناعات أميركية غير مكتملة وإعادة تصديرها على أنها منتجات إسرائيلية إلى أسواق خارجية مستفيدة مما يتيح لها هذه الأسواق من ترتيبات تجارية وإعفاءات جمركية وغير جمركية وتبادل في البضائع والخدمات، في الوقت نفسه،

الفصل الرابع: العلاقات التجارية بين إسرائيل والولايات المتحدة في فترة الكورونا

أدت الأزمة الاقتصادية الأخيرة والناجمة عن تفشي وباء الكورونا إلى شعور «بنهاية العالم» لدى العديد من أصحاب الأعمال التجارية، ولكن التاريخ الاقتصادي حافل بفقاعات تفجرت وبأزمات اقتصادية صعبة زالت ومضت. ومن هذا المنطلق، استمر الاقتصاد الإسرائيلي بتعزيز علاقاته الاقتصادية مع الولايات المتحدة خلال هذه الفترة، وعمل على تسريع ملموس للتوجهات الإيجابية وتحفيز محركات النمو، وتقوية أسس التعاون الاقتصادي بين البلدين وإبقاء الأرض خصبة في كل ما يتعلق بمحور العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما وتعميقها وتقويتها.

فرص جديدة

ألحقت الأزمة العالمية الأخيرة أضراراً جسيمة في العديد من المصالح والأعمال التجارية الكبيرة والصغيرة على حدّ سواء، واضطرت العديد من الشركات تقليص إنتاجها، وتوقفت الفعاليات الاقتصادية بشكل تام تقريباً في بعض المرافق الاقتصادية والفروع كالسياحة والخدمات الترفيهية، وتم فصل العديد من العمال أو إخراجهم إلى إجازة غير مدفوعة الأجر، لكن وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات الخائفة، فيبدو أن العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والولايات المتحدة بقيت قوية وراسخة، حيث وصلت الاستثمارات الإسرائيلية في الولايات المتحدة خلال هذه الفترة إلى ما يقارب ٤٠ مليار دولار وتم تدرجها في المرتبة ١٧ عالمياً من حيث نسبة الاستثمارات.^٨

بالإضافة، خلقت هذه الأزمة فرصاً جديدة، حيث وجدت العديد من الشركات طرقاً غير مألوفة بهدف التعاون «أونلاين» وتعميقه بشكل ملموس. كان التعاون في السابق مرهوناً بطيران، تجهيزات، لقاءات تعارف وغيرها، ولكنه أصبح خلال الأزمة أسهل، وتم تبديله بلقاءات عبر تطبيقات محوسبة، ومن المحتمل أن تتبع شركات إضافية هذا النهج وأن تتواصل، تتعاون وتعمق علاقاتها مع شركات عالمية وفي مجالات عدة منها الصحة والأبحاث وغيرها. هنالك العديد من الأمثلة لحدوث مثل هذا التعاون، وأبرزها اللقاء التجاري الذي أجرته غرفة التجارة الإسرائيلية مع الغرفة التجارية الأمريكية عبر تطبيق محوسب أونلاين بشأن

أنعشت الصادرات الإسرائيلية كثيراً بتسربها عبر السوق والمنشأ الأمريكي في الإنتاج والخدمة إلى الأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحسناً ملموساً قد حدث في سمعة الاقتصاد الإسرائيلي في الأوساط الدولية، وخاصة بعد حدوث تقلص في حجم العجز التجاري إثر زيادة حجم القوة التصديرية الإسرائيلية وتطور قدرتها التنافسية، وفتح ذلك أمام إسرائيل أسواقاً عالمية جديدة، وخاصة لمنتجاتها التقنية والزراعية، كما نجحت في إيجاد صيغ تعاون مع صناعات أمريكية ومزارعين أمريكيين لاكتساح أسواق جديدة مشتركة في العالم. كما تحركت إسرائيل في اتجاه توسيع منتجاتها الزراعية، وكذلك في اتجاه المشروعات الأمريكية المشتركة. ومن الواضح أن ميزات الاتفاقية وفوائدها لم تتوقف عند مظاهرها التجارية، بل استطاعت أن تفتح آفاقاً تكنولوجية جديدة أمام الاقتصاد الإسرائيلي وتطوير جهازه الإنتاجي وضخ الاستثمارات الأمريكية فيه، فهناك ميزات سياسية وإستراتيجية لا تقل أهمية عن الفوائد الاقتصادية والعلمية والتكاملية والتسويقية. كما أكدت الاتفاقية التزاماً أمريكياً بالحفاظ على تنمية قدرات الاقتصاد الإسرائيلي وعلى تفوقها النوعي العسكري، هذه المميزات مكنت إسرائيل بالطبع من مواصلة تثبيت احتلالها وهيمنتها على الأرض العربية المحتلة، كما أن المشاركة في المشاريع الأمريكية سواء في المجال المدني أو العسكري، أتاحت لإسرائيل فرصاً كبيرة للنفاذ إلى الأسواق العربية، فضلاً عن اكتساب مساحات واسعة جديدة من النفوذ والوجود الفني والاقتصادي والسياسي والأمني في دول العالم الثالث وأوروبا. كما تعتمد إسرائيل إلى تغيير وثائق منشأ بضاعتها وتحويلها إلى منشأ أوروبي عبر بعض الدول الأوروبية مثل هولندا وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، حيث تصدّر إلى الدول العربية تحت اسم صناعات أوروبية ولكنها في واقع الأمر صناعة إسرائيلية وهذا يتيح لها بيع بضائع بنحو (٥٠٠) مليون دولار سنوياً، كما تستطيع إسرائيل أن تصدر للولايات المتحدة الأمريكية منتجات غير مكتملة الصنع؛ أي بحدود ٦٥٪ من المنتج، فإذا ما أضيف الـ ٣٥٪ الباقية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، فإن المنتجات تحمل علامة أمريكية الصنع، فيسهل عندئذ تصديرها إلى الوطن العربي لمصلحة إسرائيل.

أجندة مشتركة إسرائيلية أميركية في المجالات السابقة، إقامة مركز أبحاث مشترك، تسريع إجراءات التشريع المشجع لتعاون على المستوى الاقتصادي، زيادة التعاون المشترك في مجال البيو - صحة والمعتمد على تكنولوجيا متطورة في الصحة.

تحديث الاقتصاد، انطلاقاً إلى الأمام

تشير معطيات وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل^٤ منذ بداية العام ٢٠١٠ ولغاية الآن على أن أكثر من نصف الصادرات الإسرائيلية يعتمد على صناعة الهايك والبيو-طبي، وقد أصبحت إمكانات النمو الاقتصادي هائلة بعد عقد أو أكثر من الاستثمارات ومن خلق علاقات بين البحث الأكاديمي والتطوير الصناعي. ومن الواضح أن قدرات إسرائيل المثبتة في مجالات التكنولوجيا المتطورة تشكل أساساً متيناً لفتح مراكز أبحاث وتطوير لشركات أميركية تعمل داخل إسرائيل في المجال البيو-طبي، ولتحريك عجلة التعاون المتبادل في مجال تكنولوجيا الطب المتطورة، والذي من شأنه أن يدعم الاقتصاد بشكل ملحوظ ويساهم في تحسين جهاز الصحة العام في إسرائيل.

الإجمال

تعتبر الولايات المتحدة الأميركية الحليف الأكبر والممول الأول والصديق الدائم لإسرائيل، حيث تمتد لها يد العون العسكري في جميع مراحل حياتها، وهي التي تمدّها بالجزء الأكبر من العون الخارجي من هبات وقروض بصفة مستمرة وتعود أسباب هذه العلاقة إلى: ضخامة الجالية اليهودية: فمن مجموع تعداد يهود العالم البالغ ١٤,١ مليون نجد نصفهم في الولايات المتحدة وهذه الجالية الضخمة منبثة في جميع فروع النشاط الخاص بالدولة، ومن هنا يتضح أن الانحياز

السياسي والاقتصادي من جانب الولايات المتحدة عميق الجذور ومرجعه الاصلي المصالح المشتركة. نجد أن العلاقات الأميركية الإسرائيلية وعلى مدار عقود طويلة ساهمت في دعم الاقتصاد الإسرائيلي إلى حدّ كبير- فالاقتصاد الإسرائيلي من أكثر الاقتصاديات تنوعاً على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودخل الفرد في إسرائيل من أعلى الدخول في العالم حيث يبلغ نحو ٣٦ ألف دولار، ويعتمد الاقتصاد على صناعة التكنولوجيا ومعداتّها، وكذلك على الزراعة والسياحة، فلإسرائيل باع طويل في مجال الصناعات عالية التقنية والبرمجيات المتنوعة وتتواجد على أرضها العديد من شركات تصنيع الحواسيب وبرمجياتها الإسرائيلية أو العالمية مثل مايكروسوفت وإنتل، وكذلك شركات الاتصالات من مثل موتورولا. وتعتبر إسرائيل من الدول الرائدة في مجال إعادة استخدام المياه وتحليلتها وتقليل الاعتماد على موارد الطاقة الخارجية. الركيزة الثانية للاقتصاد الإسرائيلي هي الزراعة حيث تعد إسرائيل من أكثر الدول ذات الاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي، وتقوم بتصدير الفائض الزراعي من خضروات وفواكه إلى دول العالم المختلفة. كذلك تشكّل السياحة مصدراً مهماً للدخل القومي، حيث تزخر إسرائيل بالعديد من نقاط الجذب السياحي الديني، ومثال ذلك حائط المبكى وكنيسة القيامة وقبة الصخرة في القدس المحتلة، وغيرها الكثير، والتاريخي مثل جبل مسادا والعلاجي كالبهر الميت، حيث بلغ عدد السياح القادمين إلى إسرائيل عام ٢٠١٩ نحو ٤ مليون سائح. كذلك تعد تجارة وتصدير الألماس مورداً مهماً في الاقتصاد الإسرائيلي، وفوق هذا وذاك فإن إسرائيل تتلقى دعماً مادياً كبيراً من الولايات المتحدة الأميركية حيث يقدر الدعم المادي المخصص لإسرائيل خلال السنوات العشر القادمة بنحو ٣٠ مليار دولار أميركي، وتعد أميركا والاتحاد الأوروبي الشريكان الرئيسيان لإسرائيل على المستوى التجاري.

الهوامش

- ٧ حسين خلف موسى «أثر العلاقات الأمريكية الإسرائيلية على الاقتصاد الإسرائيلي»، موقع المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٥/٦/٢٠
- ٨ عويد روز، «العلاقات التجارية بين إسرائيل والولايات المتحدة- الكوروننا والأرضية الثابتة»، موقع صحيفة «ذا ماركر»، ٢٠٢٠/٧/٥
<https://www.themarket.com/labels/foreign-trade/1.8971711>
 (آخر مشاهدة في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢١)
- ٩ انظروا عارضة التقرير «إسرائيل وتجارة الخدمات»، نيسان ٢٠١٠، على موقع وزارة الصناعة التجارة والتشغيل [https://www.gov.il/BlobFolder/reports/israel_trade_services_2010/he/](https://www.gov.il/BlobFolder/reports/israel_trade_services_2010/he/israel-trade-in-services-april-2010.pdf)
 (آخر مشاهدة في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢١).
- ١٠ انظر/ي U.S. Relations With Israel, Bilateral Relations Fact Sheet, January 20, 2021
 على موقع وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب شؤون الشرق الأدنى - إسرائيل على الرابط <http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/3581.htm> (آخر مشاهدة في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢١)
- ١١ «العلاقات الخاصة» بين إسرائيل والولايات المتحدة، موقع معهد ريثوت <http://reut-institute.org/he/Publication.aspx?PublicationId=3621> (آخر مشاهدة في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢١)
- ١٢ «العلاقات الخاصة» بين إسرائيل والولايات المتحدة، موقع معهد ريثوت.
- ١٣ «العلاقات الخاصة» بين إسرائيل والولايات المتحدة، موقع معهد ريثوت.
- ١٤ «العلاقات الخاصة» بين إسرائيل والولايات المتحدة، موقع معهد ريثوت.
- ١٥ حسين خلف موسى «أثر العلاقات الأمريكية الإسرائيلية على الاقتصاد الإسرائيلي»، موقع المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٥/٦/٢٠ <https://democraticac.de/?p=15971> (آخر مشاهدة في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢١)

صدر حديثاً عن "مدار"

